**جامعة القاهرة**
**كلية دار العلوم**
**قسم الفلسفة الإسلامية**

# الجانب الأخلاقي في الدساتير المصرية
## (من دستور سنة 1923 حتى دستور2014)

**رسالة دكتوراه**

**إعداد**
**محمد أحمد محمد قنديل**

**إشراف الأستاذ الدكتور**
**حامد طاهر**
**نائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق**

**2019م**

# شكر وتقدير

**الشكر والحمد لله أولا**

**ثم لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حامد طاهر في قبوله الإشراف على هذه الرسالة ، وما غمرني به من نبلٍ كريمٍ ورعايةٍ علميةٍ،وحرص على إخراج البحث بصورته العلمية هذه،فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان.**

**ثانيًا: أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذين الجليلين:**

**الأستاذ الدكتور عبد الراضي عبد المحسن عميد كلية دار العلوم وأستاذ الفلسفة الإسلامية بالكلية .**

**والأستاذ الدكتور المستشار طارق عبد الجواد شبل نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا على قبول مناقشة هذه الرسالة وتصويبها، فجزاهما الله عني خير الجزاء،ووفقهما لخيري الدنيا والآخرة.**

**الباحث**

# المقـــدمـــة

# بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

**الدساتير هي التي نضع فيها أسس ومبادئ الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية للمجتمع كله ، سواء الحاكمين أو عامة الشعب.**

**وإن موضوع الدراسة : ( الجانب الأخلاقي في الدساتير المصرية بداية من دستور 1923وحتى دستور 2014م) له أهمية خاصة من الجوانب التالية:**

**أولا: الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم ، وشكل الحكومة وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.**

**ثانيا : ومما لا شك فيه أن ثمة علاقة وثيقة بين القانون والأخلاق ،وهي من القضايا الفلسفية المهمة، ولقد اكتسبت تلك العلاقة حيوية متجددة في ربع القرن الأخير، نتيجة توالي صدور قوانين تصبغ الإباحة الوضعية على أفعال كانت محلا للتجريم، وكان تجريمها يجد سندًا له في تنافيها مع تعاليم الأخلاق.**

**ثالثا:ولقد أدى طغيان الجانب المادي في عصرنا، إلى انتشار العديد من الممارسات اللاأخلاقية، والتي جعلت الضمائر البشرية تستيقظ، خصوصًا في المجتمعات المتحضرة، مما أدى إلى التفكير في إعادة النظر في علاقاتها القانونية على أساس المبادئ الأخلاقية الكبرى، وكان من نتائج ذلك إنشاء جمعيات لمحاربة شتى صور الفساد، وفي هذا السياق تبلور اتجاه فكري عمل على ربط القانون بالأخلاق، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وبالتالي بدأنا نسمع شعارات مثل أخلاقيات الحياة العامة، وأخلاقيات الحياة السياسية، وأخلاقيات الإدارة وغيرها.**

**أسباب اختيار الموضوع**

**والذي دفعني لاختيار الموضوع الأسباب التالية:**

**أولا: من الجدير بالذكر أن نعترف بأن أمتنا تمتلك رصيدًا فريدًا وغنيًّا من القيم الأخلاقية،خصوصاً تلك المستوحاة من ثقافتنا،ومن الملاحظ أن الكثير من القوانين يستند إلى أسس أخلاقية، والشيء المفترض والواجب أن يكون علماء**

**القانون جادين في الاقتراب من علماء الأخلاق،بحيث تقترب النصوص القانونية،أكثر ما يكون الاقتراب من مقصد العدل،وغيره من المقاصد الأخلاقية الأخرى، كما يُفترض في المشرِّع عند صياغته للنصوص التشريعية أن يراعي جملة من الاعتبارات الخلقية والدينية والاقتصادية والسياسية الحاكمة للنظام الاجتماعي العام.**

**وعندما تشهد البشرية طور التمدن،سرعان ما تأخذ بعض الأخلاقيات ضربًا من الإلزامات التي تُفرض على الناس باسم القانون،ويضحى الفرق بين الواجب الخلقي والإلزام القانوني في قوة ودرجة الإلزام، إضافة إلى أن الواجب الأخلاقي ينبع من الداخل، بينما القانون يفرض من الخارج.**

**ثانيا: لا يخفى على من يطالع مواد الدستور المصري أنه يلاحظ من أول وهلة مدى احتفاء واهتمام الدستور المصري بالقيم الأخلاقية وحمايتها،بل يأخذ في حسبانه مراعاة هذه القيم والإشارة إليها صراحة عند ذكر مواده، فالمشرع الدستوري المصري يضع في اعتباره الارتباط الوثيق بين القيم الخلقية والقيم القانونية، فكلاهما يهدفان إلى نشر قيم العدل والفضيلة .**

**ثالثا: الارتباط الوثيق بين الهوية المصرية والدساتير السياسية،حيث إن الهوية المصرية هي التي فرضت المسحة الأخلاقية على تلك الدساتير.**
**والهوية المصرية قد تميزت عن غيرها بطبائع نفسية وخصال أخلاقية ومنازع سلوكية وأحاسيس ذوقية ومشاعر وجدانية وقناعات عقدية وعوائد اجتماعية لم تتعرض للعطب أو الفساد إلا بفعل مؤثرات خارجية مثل: الاحتلال ، القهر، الاضمحلال الثقافي، وغيبة النخبة الصالحة المسئولة عن تربية الرأي العام.**

**فالشخصية المصرية لم تتمرد من الداخل على طبيعتها أو ثوابتها العتيقة مثل:الخيرية،الانتماء إلى الأرض والولاء للأمة، المسالمة، الشجاعة، الألفة، الاستقرار، البناء، المرونة، التفاؤل والأمل في غدٍ أفضل، الضحك وخفة الظل، الحياء، الجرأة في الحق، العفة، الإخلاص، القدرة على تحويل الإلزام إلى التزام وتحويل الأزمات إلى عزائم تبدل المحن والعثرات إلى انتصارات، تقديم الصبر على الثورة والتمرد، احترام القادة ،الإيمان بفلسفة الممكن والتحايل على المستحيل.**

**رابعا : وللمصري سمات شخصية تميَّز بها عن غيره من شعوب العالم ، بحكم عبقرية المكان والبيئة ، كما بين ذلك العالم المصري جمال حمدان في كتابه الشهير شخصية مصر،ولقد طُبعت الشخصية المصرية على الوداعة والبشاشة والفكاهة والمحافظة على القديم.**
**كما تميَّز المصري بالتدين والتسامح الديني والواقعية والاعتدال في الأمور، وحب الاستقرار ومحافظته وحرصه على النظام الأسري ، ورفضه ما هو ضد ذلك.**

**ومن الأسئلة المهمة التي تجيب عنها تلك الدراسة هل تجد هذه الهوية مكانها ومكانتها في الدساتير، منذ أن بدأت بلادنا وضع الدساتير في عصرنا الحديث ؟**

**خامسا : هناك تلوث أخلاقي قيمي أصاب المجتمع المصري، ومن أكبر ملوثات الهوية المصرية اتهام المخالفين بالمروق والزندقة والكفر،أو الخيانة الوطنية ،فلم يعتد المصريون تكفير بعضهم البعض أو اتهام بعضهم بعضا بالخيانة.**

**ومن ملوثات الهوية المصرية أيضا الخروج على النظام العام والآداب العامة وما اعتاده المصريون من الحفاظ على أخلاقيات وقيم الأسرة المصرية سواء في علاقة المرأة مع زوجها،وعلاقة المرأة مع الرجل الأجنبي عنها ، على أنه ينبغي معالجة هذا التلوث بداية من التعليم وحتى وسائل الإعلام من خلال التشريعات المعنية بذلك،إضافة إلى عناية الدستور بذلك.**

**لذا سعت هذه الدراسة إلى وضع تصور لعلاج تلك الظواهر الغريبة على المجتمع المصري،من خلال أهم وثيقة قانونية وهي الدستور.**

**الدراسات السابقة**

**لم يصل الباحث إلى دراسة معنية بالتحديد بالعلاقة بين الدستور المصري والقيم الخلقية، ولكن هناك بعض الدراسات عن العلاقة بين القانون والأخلاق ، في صورة أبحاث في مجلات محكمة أو مقالات ، ومن أهم تلك الأبحاث:**

**بحث للدكتور محمد سليم العوا في العلاقة بين القاعدة القانونية والقاعدة الخلقية ، نشر في مجلة كلية الشريعة بدولة قطر، العدد الخامس، 1987.**

**بحث للدكتور فواز صالح بعنوان:المبادئ القانونية التي تحكم الأخلاقيات الحيوية دراسة في القانون الفرنسي والاتفاقيات الدولية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية القانون ،عدد22،2005م.**

**بعض الصعوبات**

**لذا وجد الباحث بعض الصعوبات ، منها ندرة المراجع، وصعوبة استقراء المبادئ الأخلاقية من المواد القانونية الدستورية.**

**المصادر والمراجع**

**ومن أهم المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة :**

**1- ما كتبه الأستاذ الدكتور توفيق الطويل مثل : فلسفة الأخلاق وغير ذلك مما سطره.**

**2- ما كتبه الأستاذ الدكتور حامد طاهر، مثل : المدينة الفاضلة بين أفلاطون والفارابي ، الفكر الأخلاقي في الإسلامي ، وغير ذلك من الكتابات.**

**3- ما كتبه الأستاذ الدكتور زكريا إبراهيم مثل : المشكلة الخلقية ، ومشكلة الحرية ، وغير ذلك مما سطره .**

**4- ما كتبه الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز خاصة رسالته الموسومة بدستور الأخلاق في القرآن ، وغير ذلك مما كتبه .**

**5- كتابات الأستاذ الدكتور حامد ربيع ،مثل تحقيقه لكتاب ابن أبي ربيع سلوك المالك،أو المذكرات الخاصة به .**

**6- ما صدر من دراسات من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،مثل دراسة الدكتور خليل عبد المنعم : العدالة في نظام القيم الإسلامية.**

**7- ما كتبه الأستاذ الدكتور عصمت نصار خاصة في مجال الأخلاق التطبيقية، مثل كتابه : في الفلسفة التطبيقية.**

**منهج البحث:**

**إن المنهج (الاستقرائي التحليلي) هو المنهج المتبع في هذه الدراسة، حيث سيتم استقراء الشواهد والأدلة من مواد الدساتير المصرية المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثم تحليلها والتوصل إلى هدف البحث منها.**

**خطة البحث**

**تتكون خطة البحث من تمهيد وبابين وخاتمة وهي كالتالي:**

**<u>تمهيد :</u>**

**ويتضمن المباحث التالية:**

**1- مصطلحات الدراسة.**

**2- مصادر الإلزام الأخلاقي.**

**3- العلاقة بين الأخلاق والقانون.**

**4- نشأة الدساتير المصرية.**

**<u>الباب الأول : الهوية المصرية في ضوء الدساتير السياسية</u>**

**الفصل الأول : خصائص الشخصية المصرية**

**الفصل الثاني : مكونات الهوية المصرية الثابتة**

**الفصل الثالث : مكونات الهوية المصرية المتغيرة**

**<u>الباب الثاني : المبادئ الأخلاقية في الدساتير المصرية</u>**

**تمهيد**

**الفصل الأول : مبدأ الكرامة الإنسانية**
**الفصل الثاني : مبدأ العدالة**
**الفصل الثالث : مبدأ الحرية**
**أ- الحرية الفردية**
**ب- حرية الإبداع وقيمة الجمال**
**الفصل الرابع : مبدأ التسامح**
**أ- التسامح في ضوء الدستور المصري**
**ب- نبذ الكراهية**
**الفصل الخامس : السعادة المنشودة وسبل تحقيقها.**
**الفصل السادس : الأخلاق التطبيقية**
**<u>الخاتمة</u>**

# تمـــهيد

# تمهيد

**في السطور التالية تمهيد لهذه الدراسة،عبارة عن تحديد المفاهيم المترددة فيها،ثم الحديث عن مصادر الإلزام والالتزام الأخلاقي،ثم العلاقة بين الأخلاق والقانون،حيث إن الدستور هو الوثيقة القانونية العليا لأي بلد،ثم لمحة تاريخية عن ظروف وأجواء نشأة الدساتير المصرية،وما صاحبها من تغيرات في المجتمع المصري سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية.**

**وبناء على ما سبق يتضمن هذا التمهيد المباحث الأربعة التالية كمدخل لهذه الدراسة:**

1- **مصطلحات الدراسة**
2- **مصادر الإلزام الأخلاقي**
3- **العلاقة بين الأخلاق والقانون**
4- **نشأة الدساتير المصرية**